



ملاحظات واقتراحات على برنامج الدولة اللبنانية للإصلاح

مقدم من تجمّع رجال الاعمال اللبنانيين - RDCL

بيروت، في ٢٠٢٠/٠٤/١٥

ان العمل الذي قامت به الدولة اللبنانية مؤخراً لجهة وضع برنامج لإصلاح المالي، هو عمل مشكور لا يستهان به إذ أنه للمرة الأولى نجدنا أمام محاولة جديّة جديرة بالمناقشة.

وقد قمنا في "تجمّع رجال الاعمال اللبنانيين" بدراسة معمقة لهذا المشروع وخرجنا بالملاحظات والاقتراحات التالية:

1. فيما خصّ تخفيض العجز تدريجياً للوصول الى فائض من البديهي ان يتم ذلك من خلال تخفيض المصاريف وزيادة الايرادات.

المصاريف: ان كل الأرقام التي بين أيدينا هي أرقام نسبية مستندة الى Percentages & Ratios.

ونحن نعتقد ان النسب المذكورة في الدراسة تعتمد على أرقام إفتراضية مثل الناتج المحلي وهو رقم غير دقيق بالنظر الى تراجع النمو وعدم إمكانية تحديده للسنوات 2020 و 2021.

في حين ان الأرقام المتعلقة بمصاريف الدولة هي أرقام معروفة سلفاً ومحددة بـ 24 الف مليار ليرة سنوياً تقريباً.

ولذلك، كنا نتمنى ان نجد في الدراسة، تحديداً رقمياً لتخفيض هذه المصاريف والاجراءات المنوي اتخاذها لإجراء هذا التخفيض مثل آلية تسكير الصناديق أو آلية تخفيض عدد الأجراء والمتعاقدين، أو آلية تخفيض الإيجارات أو الغاؤها في الأماكن الشاغرة أو حتى كيفية ضبط أولئك الذين لا يعملون ولا يلتزمون بالدوام.

إذا بالرغم من النوايا الجيدة، لم نجد في الدراسة أية آليات أو أرقام حسية لتخفيض العجز.

الإيرادات: لا يختلف اثنان على وجوب تحسين إيرادات الدولة، لكننا نعتقد انه لا يجب فرض ضرائب جديدة في فترة الركود التضخمي STAGFLATION لأنه سيؤدي الى زيادة في الركود ولا يحسن الجباية في شيء.

كما انه لا يجب المساس بالحوافز المطبقة لشركات الـ OFF Shore و Holding في هذا الوقت في حين انه علينا تشجيع هذه الشركات على البقاء والمحافظة عليها بدلاً من اخافتها لانها تستطيع ببساطة الانتقال الى بلدان أخرى.

لذلك نحن نعتقد ان تحسين الجباية يجب ان يتم بتوسيع قاعدة المكلفين وضبط التهرب الضريبي ومكافحة التهريب الجمركي على الحدود والمرافئ الشرعية وغير الشرعية.



ولم نجد في الدراسة ما يشير الى الآليات الضريبية في انجاز ضبط التهرب الضرائبي والاقتصاد الرديف.

وبهذا الخصوص، نقتراح الاستعانة بالبلديات والامن العام وقوى الامن الداخلي والجمارك لتحديد ومعرفة وتوسيع دائرة المكلفين واحصاء هذا الاقتصاد الرديف وضمه الى دائرة المكلفين خاصة وانهم يشكلون قوة مضاربة غير مشروعة على اقتصادنا.

2. إعادة تكوين الجهاز المالي في لبنان

تبين الدراسة (ص 19) ان الخسارة في مصرف لبنان هي بحدود 55 مليار دولار ناتجة بمعظمها عن عمليات تثبيت سعر صرف الليرة لسنوات طويلة إضافة الى تدهور سعر اليوروبوند وسندات الدين التي يملكها مصرف لبنان بحيث بلغت الخسائر المجمعة حوالي 63.6 مليار دولار، وبما ان الرأسمال الموجود في مصرف لبنان يبلغ 3.7 مليار دولار، وبما ان الخطة تقضي بإبقاء رأسمال سلبي "Negative equity" في مصرف لبنان بقيمة 5 مليار دولار ،

لذلك،

نحن بحاجة لـ 55 مليار دولار تقريباً لتغطية الخسائر، وقد اقترح التقرير ان يتم تحميل المصارف لمجمل هذه الخسائر تضاف الى خسائر المصارف المقدرة بـ 28 مليار دولار والتي نتجت عن تعثر عدد كبير من زبائنها إضافة الى خسائرها من جراء تدهور أسعار سندات الخزينة، بحيث تصبح قيمة الخسائر المجمعة $83=28+55$ مليار دولار.

وبما ان مجموع رساميل المصارف يبلغ 20.70 مليار، تكون قيمة الخسارة الواجب تغطيتها 62.40 مليار (ص20) تقترح الدراسة ان إحدى الحلول يتم تغطيتها من الودائع (HAIRCUT) وتعويض المودعين بأسهم في المصارف (BAIL-IN) و/أو بأسهم في صندوق (Recovery Fund) توضع فيه أصول الدولة المنتجة والأموال المنهوبة عند تحصيلها.

وهنا، لا بد من إعطاء بعض الملاحظات على هذا الاقتراح استناداً الى المسلمات التالية:

- المسلمة الأولى: ان الجهة التي يجب ان تتحمل الخسارة هي الجهة التي استفادت من هذه الأموال.
- المسلمة الثانية: ليس المطلوب ان يتم إطفاء مجموع الخسائر المتراكمة من اليوم الأول، انما المطلوب وضع خطة واضحة لاستيعابها خلال فترة زمنية يتم تحديدها.
- المسلمة الثالثة: فصل خسائر مصرف لبنان عن خسائر المصارف.



إذا قبلنا بهذه المسلمات، نستطيع المضي في معالجة المشاكل المالية.

ان خسائر مصرف لبنان قد تأتت من سندات الدين التي يحملها إضافة الى التكلفة الباهظة التي تكبدها للمحافظة على سعر صرف الليرة، وسيتم تحديد القيمة النهائية لسندات الدين من خلال المفاوضات مع الدائنين وإعادة هيكلة وجدولة الدين.

ونحن نتصور ان القيمة النهائية للخسائر ستقل عن الأرقام المتداولة التي تقدر قيمة السند الواحد بأقل من 20 سنتاً أي بخسارة 80% لان هذا المنطق يفترض ان الدولة متعثرة ولن تستطيع الايفاء، الا أن إعادة الجدولة سوف تعيد تقييم السندات وتحسن في قيمتها السوقية.

اما بالنسبة للخسائر التي تكبدها مصرف لبنان في سبيل تثبيت سعر صرف الليرة فقد استفادت منها جميع فئات الشعب اللبناني، الفقير والغني على حد سواء، وقد تبنت جميع الحكومات المتعاقبة مبدأ تثبيت سعر الصرف من منطلق المحافظة على السلم الاجتماعي وعلى مدخول ذوي المعاشات المحدودة والمحافظة على القيمة الشرائية لليرة.

وقد زادت الطين بلة الخلافات السياسية المتتالية من تأخير في تأليف الحكومات والرئاسة الاولى والفراغات الرئاسية والمناكفات السياسية التي لم تتوقف.

والأهم من ذلك، ان جميع الحكومات المتعاقبة لم تعالج المشاكل البنوية الأساسية كما تحاشت التطرق الى الإصلاحات الإدارية الملحة مما شكل ضغطاً متواصلاً واستنزافاً لموارد الدولة وعجزاً في الموازنة تسبب بضغوط كبيرة على الليرة اللبنانية تطلبت تدخلاً مباشراً من مصرف لبنان تأميناً للسيولة وتغطية للعجز.

ان الدولة هي المسؤولة المباشرة عن هذه الخسارة وعليها بالتالي تحمل مسؤولية تسديدها.

وحين نصل الى تحديد قيمة هذه الخسائر، علينا ان لا نغفل قيمة الأصول التي يملكها مصرف لبنان مثل الـ MEA والكازينو وشركة إنترنا، الخ... والكثير من العقارات التي تبلغ قيمتها الفعلية اضعاف قيمتها الدفترية كونه سبق وان سجلت بحسب ما يسمى "السعر التاريخي" لها في وقت استملاكها Book Value، ونستطيع إعادة تقييمها بحسب الأسعار الحالية المتداولة فزيادة القيمة المضافة بعد إعادة التقييم الى رأسمال مصرف لبنان سيمساهم في استيعاب الخسارة المقدرة بأقل من 55 مليار دولار، على ان تتم إعادة تكوين رأسمال المصرف المركزي تدريجياً، خلال السنوات القادمة، من خلال المردود الاستثماري للصندوق المنوي إنشاؤه (Recovery Fund) آخذين بالاعتبار ان على هذا الصندوق ان يفي استحقاقات الدين العام الذي تكون قد اعيدت جدولته.

فيما يختص بالمصارف، ذكرت الدراسة خسارة مرتقبة بقيمة 28 مليار دولار ناتجة عن تدهور سعر سندات الدين من جهة وخسارة مرتقبة في محفظة الزبائن المتعثرين "NPL" حيث يتم تحديد هذه الخسارة بعد القيام بإعادة هيكلة وجدولة الدين ودراسة الضمانات العينية المعطاة من الزبائن المتعثرين لتحديد الخسارة الفعلية النهائية.



كما لا ننسى ان لدى المصارف ايضاً الكثير من العقارات التي استملكتها من زبائنها عبر الوقت ايفاء بالعوض Dation وتم تسجيلها بحسب "قيمتها التاريخية" في وقت ان قيمتها الفعلية تبلغ اضعاف قيمتها الدفترية ومن الضروري إعادة تقييمها وزيادة قيمتها المضافة الى رأسمال المصارف.

وقد فرض قانون النقد والتسليف على المصارف ان تقوم بتسييل العقارات المستملكة خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها علما ان المصارف في معظم الحالات كونت مؤونة بنسبة 100% على هذه العقارات تطبيقاً لقانون النقد والتسليف.

أذاً، بحسب رأينا، لن تتخطى الخسارة 10 مليار دولار يمكن للمصارف استيعابها من رساميلها الخاصة على أن يتم وضع خطة لإعادة تكوينها بخلاف فترة محددة من ضمن منهجية يتم الاتفاق عليها لتستعيد ملامتها المقبولة عالمياً.

يتبين اذا انه لا ضرورة للمس بأموال المودعين ووضع مستقبل لبنان في خطر، خاصة وان معظم هؤلاء المودعين ينتمون الى مغتربين اجتهدوا كل عمرهم في مشارق الأرض ومغاربها لتكوين ثرواتهم التي لا يجوز المساس بها لا دستوريا ولا انسانياً. كما ان هنالك جزء من هذه الودائع أصحابها من الاخوان السوريين والعرب الذين وثقوا بنظامنا المصرفي وامنوا له

خاصة أن هؤلاء المودعين نعول عليهم في خطة إعادة النهوض، لذلك لا يجب المساس بودائعهم وهز الثقة بنظامنا المصرفي وتخويفهم والا فقدنا اية إمكانية مستقبلية لاستقطابهم وجذب الاستثمارات، معرضين بذلك مستقبل أولادنا للخطر والمجهول.

3. الحاجة الفورية للسيولة

تشير الدراسة الى الحاجة لمساعدة خارجية بغية ضخ أموال جديدة تساهم في إعادة دوران العجلة الاقتصادية، واحدى الخيارات المطروحة هي اللجوء الى صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه التي تشكل موضوع جدل في الاوساط المالية.

نحن نعتقد انه علينا اللجوء الى مساعدة صندوق النقد الدولي والمفاوضة على شروطه في ظل خطة متكاملة نعرض فيها خياراتنا وإمكانياتنا وموجوداتنا التي نحن على استعداد لإعادة تقييمها وتسييلها وخاصة الاصلاحات التي ننوي وضعها حيز التنفيذ، مع العلم ان اللجوء الى صندوق النقد يشكل ضرورة لإعادة الثقة الى الدائنين والمستثمرين الجدد الذين نحن بحاجة ماسة اليهم والذين سوف ينظرون الى اشراف صندوق النقد الدولي ورقابته كضمانة لحسن سير الامور.

كما لا ننسى ان عندنا موجودات من الذهب تعادل قيمتها 15 مليار دولار، ولا لزوم لنا لبيعه، لكننا نستطيع اللجوء اليه للاستحصال على قروض جديدة شرط استعمالها بطريقة ذكية لخلق الحوافز اللازمة للنمو الاقتصادي،

كل ذلك يكون من ضمن خطة إصلاحية شاملة وجدية مترافقة مع حوافز ضريبية، لتشجيع المستثمرين الجدد وتوسيع الحماية والحد من التهرب الجمركي، إضافة الى التأكد من استقلالية القضاء الذي يشكل



حجر الأساس في العملية الإصلاحية، وتحسين أدوات الرقابة على أنواعها وضبط الهدر وتسكير الصناديق التي لا لزوم لها بحيث نصل الى فائض بدلاً من العجز الحالي في الموازنة.
كما نكرر ان لبنان ليس معدوماً لكنه منهوب ويعاني سوء الادارة ويستطيع النهوض من كبوته اذا صفت النيات وتمت ادارته بشكل سليم.

في النهاية، نؤكد ان موضوع لبنان ليس تقنياً بحث لكنه سياسي بامتياز،
لذلك،

نتوجه الى جميع السياسيين للتوقف الفوري عن الحسابات السياسية الضيقة والمهاترات والنكيات، فكفى شعبوية وحان الوقت لتكونوا على مستوى المسؤولية لبناء هذا البلد.